

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2025

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام

التاريخ: 13 يونيو/حزيران 2025

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2025/6-(A,B,C,D)/2

WFP/EB.A/2025/7-(B,C,D,I)/2

مسائل المالية والميزانية

للعلم

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المديرية التنفيذية أن تقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج). ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024، (WFP/EB.A/2025/6-A/1)
- تحديث خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)، (WFP/EB.A/2025/6-B/1)
- تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2024)، (WFP/EB.A/2025/6-C/1)
- تقرير المديرية التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة 4(و) من اللائحة العامة في عام 2024، (WFP/EB.A/2025/6-D/1)
- التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، (WFP/EB.A/2025/7-B/1)
- التقرير السنوي للمفتشة العامة، (WFP/EB.A/2025/7-C/1) ومذكرة من المديرية التنفيذية بشأنه، (WFP/EB.A/2025/7-C/1/Add.1)
- استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2024، (WFP/EB.A/2025/7-D/1/Rev.2)
- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2025/7-I/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2338

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

11 يونيو/حزيران 2025

السيدة سيندي ماكّين المحترمة،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم الواردة في الملحق المرفق.
ویرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة.
كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،

Juliana Ruas
رئيسة اللجنة الاستشارية

السيدة سيندي ماكّين (Cindy H. McCain)
المديرة التنفيذية
البرنامج

Via Cesare Giulio Viola 68-70
00148 Rome Italy

أولاً- المقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ما مجموعه تسعة تقارير صادرة عن أمانة برنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، سيجري تقديمها إلى المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية، المقرر عقدها في روما، إيطاليا، في الفترة من 23 إلى 27 يونيو/حزيران 2025. وتقدم ثلاث من هذه الوثائق إلى المجلس التنفيذي للموافقة، وهي: الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024، وتحديث خطة البرنامج للإدارة، وتقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج. كما قدمت أربعة تقارير إضافية للنظر، وتقريران للعلم (انظر الملحق للاطلاع على قائمة كاملة بالتقارير). وخلال نظرها في التقارير، اجتمعت اللجنة الاستشارية بممثلي أمانة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، اختتمت برودود خطية وردت في 21 مايو/أيار 2025.

ثانياً- الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة

ألف- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024

- 2- يتضمن تقرير الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024 ما يلي: أ) رأي مراجع الحسابات الخارجي بشأن الكشف المالية والتقرير المطول لمراجع الحسابات الخارجي في القسم الأول؛ ب) بيان المديرية التنفيذية، وبيان الرقابة الداخلية، والكشف المالية من الأول إلى الخامس، والمذكرات على الكشف المالية في القسم الثاني.
- 3- وأصدر مراجع الحسابات الخارجي رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن الكشف المالية للبرنامج للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مراجع الحسابات الخارجي أصدر عدة توصيات، تدور حول المجالات التالية: الشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين، ومشروع الضمان العالمي، والتحويلات القائمة على النقد، وتكنولوجيا المعلومات. وتشيد اللجنة الاستشارية بجودة تقرير مراجع الحسابات الخارجي. وتثق اللجنة في أن توصيات مراجع الحسابات الخارجي ستنفذ بالكامل وفي الوقت المناسب.

الأداء المالي والمركز المالي

- 4- في عام 2024، بلغ مجموع إيرادات المساهمات 10 373 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 1 249 مليون دولار أمريكي، أو 13.7 في المائة، عن مستوى قدره 9 124 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وبلغت المصروفات 9 040 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 1 824 مليون دولار أمريكي، أو 16.8 في المائة، عن مستوى قدره 10 864 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وبلغ فائض الإيرادات مقابل المصروفات 1 333 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بعجز قدره 1 741 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بالجدول التالي الذي يبين اتجاهات إجمالي الإيرادات والمصروفات والفائض (العجز)؛ وأرصدة الصناديق والاحتياطيات وصافي الأصول للفترة 2014-2024.

الجدول 1: اتجاهات الإيرادات والمصروفات والفائض/(العجز) من عام 2014 إلى عام 2024 (أرقام مقربة)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الإيرادات*	5 450	4 765	5 909	6 431	7 368	8 272	8 904	9 602	14 418	9 124	10 373
المصروفات	5 215	4 816	5 368	6 219	6 640	7 613	8 054	8 882	11 448	10 864	9 040
الفائض (العجز)	236	(51)	541	212	729	658	850	720	2 970	(1 741)	1 333
أرصدة الصناديق	3 591	3 492	3 955	4 054	4 898	5 438	6 431	8 081	10 753	9 256	10 503
الاحتياطيات	331	278	330	380	407	432	411	509	896	659	793
صافي الأصول	3 923	3 771	4 285	4 434	5 306	5 870	6 842	8 590	11 649	9 915	11 296

* غير البرنامج سياسته المتعلقة بالاعتراف بإيرادات المساهمات في عام 2016، وأعاد بيان أرصدة الفترة المقارنة لعام 2015. ثم تغيرت السياسة مرة أخرى في عام 2022، وأعيد بيان أرصدة عام 2021

5- ويشير التقرير إلى أن المؤشرات المالية العامة قد تحسنت أو بقيت على مستوى مرتفع مماثل. ويرجع السبب في تحسن المؤشرات أساساً إلى انخفاض المبالغ المستحقة الدفع والاستحقاقات الجارية مقارنة بزيادة الاستثمارات القصيرة الأجل. ويبين تحليل مراجع الحسابات الخارجي للنسب المالية الرئيسية أن البرنامج استوفى جميع التزاماته (الفقرة 43).

مسائل أخرى

توصيات المراجعة المفتوحة

6- يسلط تقرير المراجعة، في الفقرات 10-34، الضوء على مسألة العدد الكبير من توصيات المراجعة المفتوحة الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي ومكتب المفتشة العامة وبعثات الرقابة التي تجريها المكاتب الإقليمية. وقدّر مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج لم ينفذ بعد 69 في المائة من التوصيات (65 توصية من أصل 94 توصية) مقارنة بنسبة 52 في المائة في العام السابق. وتعود 10 من التوصيات التي لم تنفذ بعد (توصية واحدة "غير منفذة"، و9 توصيات "قيد التنفيذ") إلى عام 2022. وبينما تعد بعض التوصيات معقدة وتتطلب وقتاً، فإن مراجع الحسابات الخارجي يرى أن ثلاث سنوات كافية لتنفيذها (الفقرات 10-25 من تقرير المراجعة لعام 2024). وعند استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أن إدارة البرنامج تدرك قلق مراجع الحسابات الخارجي بشأن بطء معدل التنفيذ المبلغ عنه، وتسلب الضوء على أن 63 في المائة إضافية من التوصيات قيد التنفيذ بالفعل. ويقر البرنامج بتوصيات المراجعة الخارجية الجديدة البالغ عددها 49 توصية من دورة المراجعة لهذا العام، ويظل ملتزماً بتنفيذها. وترى إدارة البرنامج أن مراجع الحسابات الخارجي لا يطبق حالياً ترتيباً قائماً على المخاطر لأولويات توصياته، مع توقع إغلاقها بالكامل. ونتيجة لذلك، راجع فريق القيادة في البرنامج حالة تنفيذ توصيات المراجعة، ووافق على مجموعة من التدابير المعززة لتسريع التقدم:

- المساءلة التنفيذية: يتم الآن إسناد كل توصية إلى راع تنفيذي على مستوى الإدارة أو الشعبة، يكون مساءلاً بشكل مباشر عن تنفيذها.
- تعزيز الرصد: تم إعادة تفعيل الرصد والإبلاغ الربع السنوي عن حالة التنفيذ تحت قيادة مكتب رئيسة الديوان.
- ترتيب قائم على المخاطر لأولويات: يجري تنفيذ عملية شاملة لترتيب أولويات توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشكل قائم على المخاطر، مع التركيز على التوصيات التي تحدث أكبر أثر على الكشوف المالية والتي تشمل أهم المخاطر المتبقية.

7- كما أبلغت الإدارة اللجنة الاستشارية بأنه خلال المرحلة الانتقالية من إعادة الهيكلة التنظيمية، قد تحدث اضطرابات مؤقتة أو تحولات في المسؤوليات قد تؤثر على الجدول الزمني لتنفيذ بعض التوصيات. وسيضمن البرنامج إعادة توزيع المساءلة عن

التوصيات المفتوحة بوضوح عند الحاجة، وتحديث إجراءات التنفيذ لتبَيّن الهيكل التنظيمي الجديد. كما أبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة بأنه غير مقتنع بأن هيكل الرقابة الجديد (حيث لم يعد للمكاتب الإقليمية دور رقابي، وأصبح القادة الوظيفيون هم المسؤولون) مفيد. بل يرى مراجع الحسابات الخارجي أن هناك خطراً لناعية عدم فعالية خطوط الإبلاغ والعمل بشكل منعزل. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن تحديد المسؤوليات بوضوح يمثل الخطوة الأولى لضمان تنفيذ التوصيات (انظر أيضا الفقرة 34 أدناه).

8- وعند استفسارها، أبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة الاستشارية بأنه، خلافا للممارسة الحالية للجمعية العامة، فإن المجلس التنفيذي لا يقوم بتأييد توصيات مراجع الحسابات الخارجي ويطلب من رئيس(ة) المنظمة تنفيذها في الوقت المناسب. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الاتساق لن يتحقق إلا إذا أيد المجلس التنفيذي التوصيات وطلب من المديرية التنفيذية تنفيذها في الوقت المناسب. وبدون هذا التأييد والطلب الرسميين، قد يكون هناك خطر متمثل بأن ينفذ البرنامج توصيات مختارة فقط، أو يقرر عدم تنفيذ توصية حتى بعد موافقته عليها مسبقاً، كما هو مبين في التقرير (الفقرات 14-17 من تقرير المراجعة).

9- وتؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي في الوقت المناسب. وتؤكد اللجنة أن النتائج التي يقدمها مراجع الحسابات الخارجي سنوياً في تقارير المراجعة تشكل ركيزة أساسية لإطار الرقابة في البرنامج، وتمثل أداة قيمة لتحسين إدارة المنظمة وكفاءتها وفعاليتها. وترى اللجنة أن تأييد المجلس التنفيذي لتوصيات المراجعة سيوفر توجيهها راسخاً للبرنامج في هذا الصدد. وتناقش اللجنة أيضاً مسألة تراكم حالات المراجعة الداخلية والتوصيات المفتوحة في الفقرة 61 أدناه.

الشؤون المالية

10- بسلط تقرير المراجعة الضوء، في الفقرات 44-174، على عدد من النتائج والتوصيات المتعلقة بالكشوف المالية والمسائل ذات الصلة. وكما هو الحال في التقارير السابقة، سلط مراجع الحسابات الخارجي الضوء على جوانب متعددة من الكشوف المالية التي تستحق عرض معلومات إضافية بهدف مساعدة المستخدمين على تقييم أداء الكيان، ورعايته للأصول، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتقييمها.

11- وفي ما يتعلق بالإفصاح عن تكاليف الموظفين، يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يفصح البرنامج عن المكونات الرئيسية لتكاليف الموظفين والعوامل الرئيسية المحركة لفروقاتها في المذكرات على الكشوف المالية، وأن يزود مراجع الحسابات الخارجي بتحليله لمدى معقولية فروق تكاليف الموظفين (الفقرة 53). وبناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أن دفتر الأستاذ العام لتخطيط الموارد المؤسسية للبرنامج يدعم تفصيل تكاليف الموظفين بحسب المزايا والاستحقاقات، وبحسب فئات الموظفين، باستثناء الموظفين المعيّنين محلياً في المقرّ (إيطاليا) وبعض المكاتب العالمية، حيث تُجمع تكاليفهم مع تكاليف الموظفين الدوليين من الفئة الفنية. وستسترشد مستويات الإفصاح بالمعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مع الموازنة بين الشفافية والأهمية النسبية وتجنب التفاصيل غير المادية. وأكد البرنامج أنه سيمثل توصية مراجع الحسابات الخارجي بالإفصاح عن المكونات الرئيسية لتكاليف الموظفين، بدءاً بالكشوف المالية لعام 2025.

12- وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية الإفصاح والتحليل الكاملين لتكاليف الموظفين وفروقاتها. وتشير اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 240/76 بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة، الذي طلب من الأمين العام أن يقدم، سنوياً، بيانات شاملة عن تكاليف التعويضات على نطاق المنظومة بالنسبة لجميع فئات الموظفين، بما في ذلك جميع مكونات مجموعة التعويضات، والتحديات الحالية التي تواجه تنفيذ هذه التوصية نظراً لعدم وجود معلومات مفصلة قابلة للمقارنة بين الكيانات على مستوى المنظومة (انظر أيضاً تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية A/79/607). وترى اللجنة أن المعلومات المحسنة المطلوبة من البرنامج ستشكل مساهمة مهمة في هذا الجهد.

13- وفي ما يتعلق بمسألة قرار إدارة البرنامج بمنح تعويضات إنهاء الخدمة غير التعاقدية للموظفين، يشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن هذه المزايا غير منصوص عليها في النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، ويشير كذلك إلى

توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الصادرة في عام 2007، والتي أبلغت المجلس التنفيذي بالآثار المترتبة على هذه الممارسات على مستوى المنظومة. وعند استفسارها، أبلغت إدارة البرنامج اللجنة الاستشارية أن البرنامج قدم في السنة المالية 2024 مدفوعات إكراميات بقيمة إجمالية بلغت 9.6 مليون دولار أمريكي، منها 9.2 مليون دولار أمريكي تتعلق بالتدابير الخاصة لتغطية استحقاقات نهاية الخدمة للعاملين المنتسبين للبرنامج (عقود الخدمة واتفاقات الخدمة الخاصة) في المكاتب القطرية والإقليمية، والذين تأثروا بإعادة الهيكلة وتخفيض عدد الموظفين نتيجة لذلك. وبينما يرى البرنامج أن العودة إلى نظام الإكراميات لتغطية إنهاء خدمة العاملين المنتسبين كان ضروريا لتجنب الإجحاف وممارسة واجب الرعاية المنوط بالبرنامج، فإنه يتفق على أنه من الأفضل في المستقبل عدم تقديم مدفوعات إنهاء الخدمة على أنها إكراميات. وبموجب النظام الأساسي لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، تتمتع المديرية التنفيذية للبرنامج بسلطة وضع شروط وأحكام توظيف العاملين المنتسبين. وبموجب هذه السلطة، يقوم البرنامج حاليا باستعراض استحقاقات نهاية الخدمة في سياسات الموارد البشرية في البرنامج عبر مختلف أشكال التعاقد (بما في ذلك العاملون المنتسبون)، وسيعمل، قدر الإمكان، على إدراج التدابير المتعلقة بإنهاء الخدمة في دليل البرنامج بشأن الموارد البشرية اعتبارا من عام 2026. ومن شأن إضفاء الطابع المؤسسي على المدفوعات بموجب الإطار المعياري للموارد البشرية أن يلغي الحاجة إلى الموافقة على مدفوعات مماثلة على أساس الإكراميات في المستقبل. وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة الاستشارية كذلك بأنه يجب على البرنامج أن يضع قواعد خاصة بالاتفاق مع الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير المتعلقة بالموظفين التي ليست جزءا من النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة. ولا يجوز للبرنامج أن يقرر اتخاذ مثل هذه التدابير بمجرد قرار (وعلى أساس الإكراميات) أو كجزء من دليله بشأن الموارد البشرية. وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها السابقة بأن قرار البرنامج بمنح تعويضات إنهاء الخدمة غير التعاقدية للموظفين كإكراميات قد يثير تداعيات كبيرة على مستوى المنظومة، ولا سيما في ضوء مبادرات الكفاءة الجارية حاليا في منظومة الأمم المتحدة نتيجة للوضع المالي الصعب الذي تواجهه منظومة العمل الإنساني ككل. وتؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية الامتثال الصارم للإطار التنظيمي الحالي، وتثق في أنه سيتم عرض أي تغييرات مطلوبة على شروط توظيف العاملين المنتسبين على المجلس التنفيذي.

إدارة الموارد البشرية

- 14- يشير تقرير المراجعة، في الفقرات 175-226، إلى مجموعة متنوعة من التحديات التي يواجهها البرنامج في إدارة موارده البشرية. وشملت المسائل التي حددها مراجع الحسابات الخارجي التكاليف التي كان من الممكن تجنبها والمتكبدة نتيجة لقرارات الموارد البشرية، ودفع رواتب للموظفين غير المكلفين، والمدفوعات المتعلقة بالإجازات السنوية غير المستخدمة، بالإضافة إلى بدلات خطر غير صحيحة. وقدم مراجع الحسابات الخارجي ثمانى توصيات، وافقت إدارة البرنامج على ست منها.
- 15- وبناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أن إدارة البرنامج لم توافق على توصيتين تتعلقان بإنشاء آليات تمكن الموظفين من أخذ إجازاتهم السنوية، مما يقلل تكاليف الإجازات السنوية غير المستخدمة المدفوعة عند انتهاء الخدمة، وضمان إكمال المديرين القطريين ونواب المديرين القطريين لدورة مهامهم. ووفقا للبرنامج، في ما يتعلق بالإجازات السنوية، فإن تراكم الإجازات السنوية خلال فترة التحليل كان مدفوعا بالإغلاق الناتج عن كوفيد-19. وحرصا على الإنصاف في المعاملة، ونظرا لصعوبة الحصول على الإجازات/السفر خلال تلك الفترة، سمح البرنامج مؤقتا بترحيل أرصدة الإجازات السنوية بشكل استثنائي سنويا للسماح للموظفين باستخدام إجازاتهم على مدى فترة زمنية ممتدة. وفي حالة دورة مهام المديرين القطريين ونواب المديرين القطريين، بينما وافق البرنامج على مبدأ إكمال المديرين القطريين ونواب المديرين القطريين لدورات مهامهم، فإن جميع الحالات التي حددها مراجع الحسابات الخارجي لها مبرراتها الاستثنائية الخاصة التي لا يمكن استقراؤها. كما أبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة الاستشارية بأنه قام بتحليل البيانات المسجلة في نظامه العالمي للمعلومات (WINGS) بشأن الإجازات السنوية، وفوجئ بوجود ارتباط سلبي بين أيام العمل عن بُعد وأيام الإجازة السنوية (الشكل 4-8 من تقرير المراجعة لعام 2024). وفي هذا السياق، ينبغي للبرنامج أن يستعرض ويتحقق من عدد الإجازات السنوية المنخفض الذي يستخدمه الموظفون الذين يعملون في الغالب عن بُعد. وفي مجال بدلات الخطر، وجد مراجع الحسابات الخارجي بيانات غير دقيقة، بل وحتى مدفوعات مكررة.

ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه بسبب التسجيل اليديوي والمتأخر للحضور - بما في ذلك التصديق - قد تكون هناك فرص لتحريف أيام الإجازة (الفقرات 100-110 من تقرير المراجعة لعام 2024). وتتفق اللجنة الاستشارية مع مراجع الحسابات الخارجي حول أهمية أن يقوم البرنامج باستعراض الارتباط بين انخفاض معدلات استخدام الإجازات السنوية والعمل عن بُعد، والتحقق منه.

16- وفي ما يتعلق بالموظفين غير المكلفين، قدمت إدارة البرنامج إلى اللجنة الاستشارية الجدول التالي الذي يبين 45 وظيفة تتلقى رواتب كاملة من دون أن تُكلف بأي عمل في المنظمة.

الدرجة	مجموع الموظفين غير المكلفين في إجازة خاصة بأجر كامل بحسب الدرجة الوظيفية	الموظفون غير المكلفين العاملون في مهمة مؤقتة	الموظفون غير المكلفين العاملون في مهمة مؤقتة	الموظفون غير المكلفين خلال الأشهر الستة الأولى من بدء إجازة خاصة بأجر كامل	الموظفون غير المكلفين بعد مرور 6 أشهر على بدء إجازة خاصة بأجر كامل
مد-2	1	1	0	0	1
مد-1	5	2	3	2	3
ف-5	8	4	4	2	6
ف-4	18	10	8	8	10
ف-3	11	3	8	4	7
ف-2	2	0	2	0	2
المجموع الكلي	45	20	25	16	29

17- تلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق عدد الموظفين غير المكلفين في البرنامج، بما في ذلك على مستوى المدير. وتؤكد اللجنة على أهمية التنفيذ الفوري لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن تحليل كيفية تحسين عملية إعادة التكلفة وتكلفة الموظفين غير المكلفين بمهام مؤقتة، ولا سيما في فترة تشهد قيودا مالية وانخفاضا في عدد القوة العاملة في البرنامج. وتثق اللجنة في أنه سيتم تقديم معلومات عن التدابير المقرر اتخاذها في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي خلال نظره في هذا التقرير.

إدارة شؤون الشركاء المتعاونين

18- سلط تقرير المراجعة، في الفقرات 222-272، الضوء على عدد من المسائل المتعلقة بإدارة شؤون الشركاء المتعاونين، بما في ذلك التعاون مع الحكومات، والاختيار وإعداد قوائم المرشحين، بالإضافة إلى الرقابة على الشركاء وإدارة مخاطرهم. وقدم مراجع الحسابات الخارجي ست توصيات مهمة وافقت عليها إدارة البرنامج جميعها. وبناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أن البرنامج يختار شركاءه من المنظمات غير الحكومية من خلال عملية شفافة وغير منحازة، بتطبيق مبدأ الحياد الإنساني، بعيدا عن أي تأثير سياسي أو خارجي. ومن المتطلبات الأساسية للعناية الواجبة أن تكون جميع المنظمات غير الحكومية التي تقيم شراكات مع البرنامج مسجلة قانونيا كمنظمة غير حكومية وغير ربحية وغير سياسية في البلد الذي سُجّر فيه العمليات. كما أبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة أن المكاتب القطرية ذات المخاطر العالية ترى عدم الاستقلال كأحد المخاطر. وأصدرت إدارة البرنامج مؤخرا توجيهات بشأن "الاستقلال التشغيلي" (أبريل/نيسان 2025)، تُعرّف بمبدأ الاستقلال التشغيلي في المجال الإنساني، وتعلن عن وضع المزيد من المخراجات، مثل نماذج وأدوات لدعم المكاتب القطرية في تحديد التحديات الخاصة بالسياقات التي تواجه استقلالها التشغيلي والتخفيف من حدتها، بالإضافة إلى أدلة ميدانية عن علاقات البرنامج مع الحكومات المضيفة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذه التوجيهات ليست سوى مقدمة للموضوع، وأن هناك حاجة إلى المزيد من الوثائق التوجيهية لمساعدة المكاتب القطرية بشكل سليم. وتثق اللجنة الاستشارية في أن المعلومات المحدثة عن

الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي لتحسين إدارة شؤون الشركاء المتعاونين ستُقدّم في التقارير المستقبلية.

مشروع الضمان العالمي

19- يتناول تقرير المراجعة، في الفقرات 273-314، طرح مشروع الضمان العالمي، ويقدم ست توصيات مهمة بشأنه، وقد وافقت عليها إدارة البرنامج جميعها. وبناء على استفسارها، أبلغت إدارة البرنامج اللجنة الاستشارية أن مشروع الضمان العالمي قد أطلق لدعم تنفيذ خطة عمل الضمانات في البرنامج من خلال نهج شامل على مستوى المنظمة. ويتمثل الهدف في ضمان وصول المساعدة إلى المحتاجين بأمان، وبشكل كامل وبدون أي تدخل، من خلال تعزيز مجالات رئيسية مثل الرصد، وإدارة الهوية، والشركاء المتعاونين، وعمليات سلسلة الإمداد. وتتعلق التكاليف المُبلغ عنها وقدرها 127 مليون دولار أمريكي، كما أشار إليها مراجع الحسابات الخارجي، بالنفقات التي تكبدها 30 مكتباً قطرياً عالي المخاطر. ولا تشمل هذه التكاليف نفقات المقر. وقد وضع كل مكتب قطري خطة ضمان معززة محددة التكاليف، مصممة بما يناسب مخاطره واحتياجاته التشغيلية المحددة. وقد أُبلغ عن جزء كبير من هذه التكاليف - 41 في المائة - كاستثمارات لمرة واحدة، مثل رقمته النظم وتحديث البنية التحتية. أما النسبة المتبقية، والبالغة 59 في المائة، فكانت تكاليف متكررة، بمتوسط نفقات متكررة يعادل 1.2 في المائة من التكاليف التشغيلية لكل مكتب قطري. وفي المرحلة المقبلة، سيجري البرنامج عملية شاملة لاستخلاص الدروس المستفادة لتحديد حلول مستنيرة بالمخاطر وفعالة من حيث التكاليف، تحقق النتائج المرجوة وتضمن كفاءة استخدام الموارد. كما أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار من مراجع الحسابات الخارجي الذي وجد بعض المشاكل التي قد تؤثر سلباً على الفعالية والكفاءة، بما يلي:

- تأخر البرنامج في وضع التوجيهات والمعايير، على سبيل المثال، المعايير والمقاييس الخاصة بالتوحيد القياسي والرصد.
- تعيين على المكاتب القطرية تمويل تدابير الضمان المعززة بشكل رئيسي من خلال ميزانيات حوافزها القطرية.
- لم يتتبع البرنامج النفقات.
- لم يتناول المشروع بشكل كامل مشاكل الرقابة المعروفة منذ فترة طويلة وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي والداخلي المفتوحة، على سبيل المثال في مجال الشركاء الحكوميين.

20- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه كان بإمكان البرنامج التصدي للمخاطر وحل مشاكل الرقابة المعروفة منذ زمن طويل من خلال الرقابة الفعالة. وينبغي ألا يعتمد تحديد ومعالجة حالات عدم امتثال المكاتب القطرية على المشروعات، بل ينبغي معالجتها من خلال الرقابة الدائمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية المستوى الكبير للموارد المنفقة على المشروع، سواء من المبادرة المؤسسية الحاسمة ومن التكاليف التشغيلية للمكاتب القطرية. ومع إقرارها بأن تعزيز ضمان المشروعات والرقابة عليها كان جهداً ضرورياً من البرنامج، فإن اللجنة ترى أن الاستثمارات في المشروعات الرئيسية بحاجة إلى تخطيط دقيق ووضع معايير مرجعية واضحة، ولا سيما في أوقات انخفاض الموارد المخصصة لأنشطة البرامج. وفي هذا الصدد، تتفق اللجنة مع توصيات مراجع الحسابات الخارجي للمشروع بشأن تعزيز وضع المعايير المرجعية ومتابعتها، بالإضافة إلى تحديد أفضل الممارسات الفعالة من حيث التكاليف وتعزيزها، وثق في أن المعلومات التفصيلية في هذا الصدد ستقدم في التقرير القادم.

باء- تحديث خطة البرنامج للإدارة

21- يقدم تحديث خطة البرنامج للإدارة للفترة 2025-2027 (EB.A/2025/6-B/1) تحديثاً بشأن توقعات المساهمات، والمتطلبات التشغيلية، وخطة التنفيذ لعام 2025. كما يعرض تدابير خفض التكاليف التي طبقتها المديرية التنفيذية لخفض ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة تصل إلى 10 في المائة.

22- ويشير التقرير إلى أن توقعات المساهمات المنقحة تبلغ الآن 6.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 8 مليارات دولار أمريكي، مما يعكس انخفاضاً بنسبة 20 في المائة. ويظل البرنامج ملتزماً بالسعي إلى إيجاد فرص تمويل

جديدة، ويوحد جهوده في هذا الصدد ضمن استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد، مما يعزز رؤيته الطويلة الأجل للتمويل والنمو المستدامين (الفقرات 2-10).

23- ويتوقع تحديث خطة الإدارة للفترة 2025-2027 احتياجات تشغيلية قدرها 19.1 مليار دولار أمريكي لمساعدة 98 مليون شخص حول العالم. وقد عُدلت الاحتياجات التشغيلية المتوقعة لعام 2025 بالزيادة، من 16.9 مليار دولار أمريكي لمساعدة 98 مليون شخص محتاج. ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى تصاعد النزاع في دولة فلسطين والسودان، مما زاد متطلبات الميزانية لاستجابات البرنامج. ويشير التقرير كذلك إلى أن البرنامج يعتزم الوصول إلى العدد نفسه تقريباً من الأشخاص الموضح في خطة الإدارة للفترة 2025-2027، ولكن بمستويات مساعدة أكبر لكل شخص. ومع خفض توقعات المساهمات، تبلغ خطة التنفيذ المؤقتة المحدث 9.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بالمستوى السابق البالغ 8.8 مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب ارتفاع رصيد الأموال المرحلة عن المتوقع، نتيجة لزيادة المساهمات الواردة في النصف الثاني من عام 2024 (الفقرات 13-20). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من انخفاض توقعات المساهمات لعام 2025، والتي تبلغ الآن 6.4 مليار دولار مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 8 مليارات دولار، فإن خطة التنفيذ المؤقتة المحدث 9.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بالمستوى السابق البالغ 8.8 مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب ارتفاع رصيد الأموال المرحلة عن المتوقع. وتشجع اللجنة البرنامج على مضاعفة جهوده الرامية إلى استعادة قاعدة مانحيه وتنويعها.

24- وبناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أن البرنامج يعمل بنشاط على سد الفجوة التمويلية بين احتياجاته التشغيلية والمساهمات الطوعية المتوقعة، وذلك من خلال مزيج من نهج التمويل المتنوعة، والشراكات الاستراتيجية، وتعزيز المواءمة بين توقعات التمويل والخطط الاستراتيجية القطرية المعايير. وتشمل الجهود الرئيسية تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ومواصلة توسيع نطاق مبادرات جمع التبرعات من القطاع الخاص والأفراد لتوسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة التمويل المرن. وسيتم إعطاء الأولوية لهذه النهج وتوسيع نطاقها عالمياً من خلال استراتيجية البرنامج المقبلة بشأن تعبئة الموارد. ويتوقع البرنامج تعبئة ما يقرب من 700 مليون دولار أمريكي في عام 2025 من المؤسسات المالية الدولية من خلال مزيج من المساهمات وتقديم الخدمات للحكومات. ويظهر ذلك نموذجاً لجمع التبرعات قائماً على الشراكات يستفيد من تمويل المؤسسات المالية الدولية لدعم الأولويات الوطنية، مثل الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويُنظر إلى البرنامج بشكل متزايد كشريك تنفيذي موثوق لكل من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، مما يساعد على توسيع قاعدة موارده بما يتجاوز الجهات المانحة التقليدية. وفي عام 2025، استثمر البرنامج أكثر من 20 مليون دولار أمريكي لتوسيع نطاق برنامجه لجمع التبرعات من الأفراد. وقد ساهم هذا النموذج في تنويع قاعدة الجهات المانحة للبرنامج وزيادة توافر التمويل المرن، حيث بلغت نسبة مساهمات الأفراد المرنة بالكامل 30 في المائة على الأقل. وشهد برنامج التبرعات المنتظمة نمواً ملحوظاً، حيث استقطب أكثر من 20 000 داعم جديد في عام 2025، وتجاوزت الحملات الرقمية التوقعات. ووسع البرنامج حضوره في السوق في أكثر من 16 بلداً و7 أسواق لغوية، وحدد 33 منظمة في 9 بلدان للمساعدة في بناء القدرات في مجال جمع التبرعات العالمية. كما تشهد شراكات القطاع الخاص تقدماً ملحوظاً، حيث تساهم جهود جمع التبرعات المشتركة، والدعم الخيري، والتعاون البارز في سد الفجوة التمويلية وتوسيع نطاق أثر البرنامج. وتثق اللجنة الاستشارية في أنه سيستمر توفير معلومات عن المساهمات الواردة من القطاع الخاص والتبرعات من الأفراد، فضلاً عن الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، في خطط الإدارة المستقبلية.

التخطيط وإدارة الميزانية

25- بناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه في ظل الأزمات الممتدة ونقص الموارد، يعيد البرنامج تقييم أولوياته الاستراتيجية للتركيز على الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً وضمان تحقيق الموارد المتاحة لأقصى أثر ممكن. ويعد البرنامج حالياً خطة استراتيجية جديدة للفترة 2026-2029، تأخذ بعين الاعتبار سياق الاحتياجات المرتفعة والموارد المحدودة المتاحة. وقد طبق البرنامج متطلبات الرصد الدنيا التي تقدم توجيهات بشأن ضمان حد أدنى من معايير الإبلاغ لجميع مكاتب البرنامج القطرية، حتى في ظل قيود الموارد.

26- وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن مكاتب البرنامج القطرية تواصل التخطيط وتحديد الأولويات باستخدام إطار خطة التنفيذ. ويتيح هذا الإطار للبرنامج تحديد الأولويات بناء على القيود التشغيلية والتكيف مع مستوى الموارد المتوقع. ونظرا لبيئة التمويل غير المستقرة، اختتمت في مارس/آذار 2025 عملية تخطيط السيناريوهات مع الوظائف المؤسسية الرئيسية. وقد وضعت العملية ثلاثة سيناريوهات تمويلية، وتناولت تحليل الأثر المالي والتشغيلي لكل سيناريو لتحديد المجالات الرئيسية التي تستحق الاهتمام. وتوصل جميع مديري البرنامج إلى فهم مشترك بشأن هذه المجالات الرئيسية وتم تفعيل أربعة مسارات عمل لاتخاذ إجراءات فورية.

أ- تخفيض حجم العمليات القطرية الكبيرة

ب- استعراض جدوى استمرارية المكاتب القطرية الصغيرة

ج- إدارة تداعيات عدد الموظفين

د- إدارة تداعيات الميزانية المؤسسية

27- وفي ما يتعلق بالتغييرات السابقة في عملية الميزانية ومنهجيتها، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة كان أكبر تحول للبرنامج في السنوات العشرين الماضية، وهي تتألف من أربع مكونات - الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراض الإطار المالي، وإطار النتائج المؤسسية. وأشار إلى أنه بموجب استعراض الإطار المالي، تم تقديم ميزانية الحوافز القطرية، مما أدى إلى توحيد جميع موارد الخطط الاستراتيجية القطرية في هيكل واحد، وربط الاستراتيجية والتخطيط والميزانية وتنفيذ الموارد بشفافية لإثبات النتائج التي تحققت. كما تم تقديم أربع فئات جديدة عالية المستوى للتكاليف، وتغيير هيكل التكاليف، وتبسيط تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف. وشملت فئات التكاليف الجديدة ما يلي: (1) تكاليف التحويلات، والتي تتعلق بالقيمة النقدية للبند أو النقد أو الخدمة المقدمة، بالإضافة إلى تكاليف التسليم ذات الصلة؛ (2) تكاليف التنفيذ، والتي تتعلق بالنفقات المرتبطة مباشرة بأنشطة محددة داخل البرنامج، بخلاف تكاليف التحويلات؛ (3) تكاليف الدعم المباشرة، والتي تتعلق بالنفقات على مستوى البلد المرتبطة مباشرة بتنفيذ البرنامج ككل ولكن لا يمكن عزوها إلى نشاط محدد داخله؛ (4) تكاليف الدعم غير المباشرة، وهي التكاليف التي لا يمكن ربطها مباشرة بتنفيذ البرنامج. وعلاوة على ذلك، شرع البرنامج في عام 2021 في عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة والتي ركزت على مبادئ الميزانية ونهج تكاليف إدارة البرنامج، أي التكاليف غير البرامجية. وقد أكدت هذه الممارسة التمييز بين التكاليف المباشرة للبرامج، التي يتم إدراجها في الميزانية بموجب الخطط الاستراتيجية القطرية، والتكاليف غير المباشرة. وفي حين كان هناك بعض من إعادة التصنيف للتكاليف بين المباشرة وغير المباشرة، فإن التغييرات كانت طفيفة نسبيا.

28- وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن البرنامج سيجسّن نهج إزاء تخطيط الخطط الاستراتيجية القطرية في المستقبل، بهدف وضع خطط أكثر واقعية تتوافق بشكل أفضل مع توافر التمويل المتوقع. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، قدم البرنامج نهجا مبسطا للخطط الاستراتيجية القطرية لتحسين كفاءة وفعالية ومرونة عمليات التخطيط لديه. وسيتمتع نهج معايرة ميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية منهجية مكونة من أربع خطوات، تتضمن تحديد عتبات الميزانية بناء على نوع الأنشطة المقررة (أنشطة الأزمات والقدرة على الصمود والأسباب الجذرية)، والحد من الانحرافات المحتملة رهنا بتقديم مبررات قوية واستعراضات استراتيجية، تدعمها خطط عالية الجودة بشأن تدبير الموارد، تستند إلى الاتجاهات التاريخية، ومعلومات الجهات المانحة المتاحة، بما في ذلك تحليل عمليات التخصيص، ومدة التمويل، واسترداد التكاليف.

29- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البرنامج سيواصل تحسين نهجه إزاء تخطيط الخطط الاستراتيجية القطرية، بهدف وضع خطط أكثر واقعية تتواءم بشكل أفضل مع توافر التمويل المتوقع. كما تلاحظ اللجنة استخدام البرنامج لتخطيط السيناريوهات لمعالجة بيئة التمويل غير المؤكدة المستمرة. وتؤكد اللجنة على أهمية وجود منهجيات تخطيط وميزانية واضحة المعالم وشفافة، ولا سيما في ظل القيود المالية والتغييرات الهيكلية. وقد أكدت اللجنة في تقريرها السابق (AC/2297) على أهمية أن يكون للمجلس التنفيذي رؤية شاملة لكامل تخصيصات الموارد وأدائها، على الرغم من الاختلافات في الجداول الزمنية لدورة

التخطيط. كما تشير اللجنة إلى توصيتها (AC/2270) بإجراء تقييم لتنفيذ منهجية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، بما في ذلك ما يتعلق بملاءمة المنهجية الجديدة في ما يتعلق بدعم المكاتب القطرية، بالإضافة إلى تصنيفات التكاليف الجديدة المدخلة. وتشير اللجنة كذلك إلى توصية مراجع الحسابات الخارجي بشأن تحديد معايير واضحة تميز المبادرات المؤسسية الحاسمة عن أنواع الاستثمارات الأخرى (انظر WFP/EB.A/2024/6-A/1، الفقرة 69). وتحت اللجنة البرنامج على تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، وضمان تقديم معلومات واضحة ومفصلة إلى المجلس التنفيذي عن عمليات وسياسات التخطيط والميزانية الجديدة، بالإضافة إلى الدروس المستفادة من الإصلاحات الأخيرة.

الهيكل التنظيمي وإطار مساءلة الإدارة

30- يشير التقرير إلى أن المديرية التنفيذية أطلقت في أغسطس/آب 2023 استعراضاً داخلياً للهيكل التنظيمي للبرنامج، على ثلاث مراحل. وقد استُكملت المرحلتان الأوليان، وسيتم تنفيذ المرحلة الثالثة من الاستعراض في عام 2025، بهدف تمكين المكاتب القطرية ودعمها من مقر عالمي واحد. وقد أُقر إطار مساءلة الإدارة في مارس/آذار 2025، وستدخل مساءلات القيادة الجديدة حيز التنفيذ في 1 مايو/أيار 2025. وسيؤدي ذلك إلى نقل المساءلات والوظائف من المكاتب الإقليمية إلى إدارات المقر العالمي. ونظراً لتوقيت إعادة الهيكلة، والتعقيد التقني لنقل الميزانيات من المكاتب الإقليمية إلى مستوى الوظائف، سيستمر في عام 2025 الإبلاغ عن ميزانيات المكاتب الإقليمية واستخدامها للميزانيات مقابل كل مكتب. وستكون الميزانية المقدمة في خطة البرنامج للإدارة للفترة 2026-2028 متوائمة تماماً مع التوحيد الوظيفي الناتج عن عملية إعادة الهيكلة التنظيمية (ال فقرات 21-27).

31- وبناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أن إطار مساءلة الإدارة في البرنامج، الذي وافقت عليه المديرية التنفيذية وصدر في مارس/آذار 2025، يوفر، من منظور المساءلة، سلسلة قيادة واضحة، ومساءلة القيادة، وتعريف الأدوار، ونظم دعم، وكلها مصممة لتعزيز التميز التشغيلي. ومع التحول في المسؤوليات، سيُشرف نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات الآن على جميع المديرين القطريين، بدعم من المديرين الإقليميين. ولتيسير ذلك، سيتم طرح اتفاق ثلاثي الأطراف، يُعرف باسم "الاتفاق". وسيحدد هذا الاتفاق إطار التعاون وإدارة الأداء، مما يضمن التوازن بين الدعم التشغيلي والتوجيه الاستراتيجي. ومع تحول الدعم التقني والتشغيلي إلى المديرين الوظيفيين، سيتولى المديرون الإقليميون أيضاً دوراً يركز على التنسيق، والاستعداد، والشراسة، والتمثيل على الصعيد الإقليمي، بدعم من فريق أصغر ومكرس.

32- وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أن إطلاق مبادرة "مقر عالمي واحد" في 1 مايو/أيار 2025 ركز على تنقيح وتوضيح المساءلات داخل المقر العالمي، وبالتالي لم يؤثر على المكاتب القطرية. ويتمثل الاتجاه العام لهذه التغييرات في نقل تفويضات السلطة التي كانت تُمنح سابقاً لمديري الاستجابة المؤسسية إلى المديرين القطريين، مما سيعزز الاستقلال التشغيلي للمكاتب القطرية وسلطاتها. ويعزز مفهوم المدير الإقليمي والمكاتب الإقليمية نموذج البرنامج اللامركزي من خلال موازنة الرقابة العالمية مع الخبرة الإقليمية، حيث يصعد المديرون الإقليميون احتياجات المكاتب القطرية للمقر العالمي ويوفرون القيادة الاستراتيجية، بينما تعمل المكاتب الإقليمية كمراكز تشغيلية لضمان دعم مستجيب وفعال ومحدد السياق.

33- ووفقاً للبرنامج، واعتباراً من 1 مايو/أيار، وضع هيكل مؤقت لتفويض السلطة، حتى يجري البرنامج استعراضاً ورسماً لخرائط تفويضات السلطة الحالية التي تحتاج إلى معالجة، بما في ذلك للمسؤوليات المنقحة للمديرين الإقليميين التي ينبغي نقلها إلى المديرين الوظيفيين العالميين. وبالنسبة للمديرين القطريين، لم تطرأ أي تغييرات على تفويضاتهم. وسيتم تعديل جميع السياسات ذات الصلة، مثل سياسة التقييم لعام 2022 وسياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018، والتي تخضع حالياً لتقييم مؤسسي، بمجرد موافقة المجلس التنفيذي على هذه التحديثات في دورتيه المعينتين في يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني. وفي غضون ذلك، سيتم تعديل جميع التعميمات والتوجيهات ومذكرات القرارات ذات الصلة بحلول ديسمبر/كانون الأول 2025 لتتواءم مع النموذج الثنائي المستوى. وسيتم تقييم نتائج تطبيق "الهيكل الجديد" وتحليلها من خلال إطار للنتائج وعمليات لرصد النتائج.

34- وتلاحظ اللجنة الاستشارية قلق مراجع الحسابات الخارجي إزاء التغييرات المقترحة في الأدوار الرقابية للمكاتب الإقليمية (انظر الفقرة 7 أعلاه). وترى اللجنة أن ثقافة المساءلة والرقابة القوية تعد ركيزة أساسية لفعالية وكفاءة المنظمة، وترى

أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن ينظر في إطار المساءلة الخاص بالبرنامج والموافقة عليه. وتشير اللجنة في تقريرها السابق (AC/2297) إلى أنها أكدت على أهمية وجود إطار شفاف ومتسق لتفويض السلطة، وتحديد واضح للأدوار ومجالات المسؤولية، ولا سيما في سياق تقلبات التمويل ومبادرات إعادة الهيكلة التنظيمية الجارية حالياً. وتثق اللجنة في أنه سيتم تقديم إلى المجلس التنفيذي، خلال نظره في هذا التقرير، معلومات ومبررات مفصلة بشأن الهياكل الجديدة المقترحة وإطار المساءلة، بما في ذلك عن التغييرات المتوقعة في المكاتب الإقليمية، ودور المديرين الموظفين في ضمان رقابة ورصد امتثال جميع المكاتب القطرية، والأطر اللازمة لضمان رصد متكامل للرقابة.

دعم البرامج وتسيير الأعمال وميزانية دعم البرامج والإدارة

35- بناء على استفسارها، تلقت اللجنة الاستشارية جدولاً محدثاً بشأن الميزانية الشاملة للبرنامج.

الجدول 1-4: الميزانية الشاملة (ملايين الدولارات الأمريكية)									
المجموع	العمليات البرامجية	دعم البرامج وتسيير الأعمال							
		المجموع	الأنشطة المباشرة	الخدمات الأخرى	خط الأساس				
					المجموع	الصناديق الاستثنائية والحسابات الخاصة وغيرها	المبادرات المؤسسية الحاسمة	دعم البرامج والإدارة	
9 003.5	8 146.4	857.1	134.6	27.3	695.2	167.8	47.4	480.0	الأصلية لعام 2025
9 718.3	8 920.4	797.9	134.6	27.0	636.3	156.9	47.4	432.0	تحديث عام 2025
714.8	774.0	(59.2)	0.0	(0.3)	(58.9)	(10.9)	0.0	(48.0)	التغيير
%8	%10	(%7)	%0	(%1)	(% 8)	(%6)	%0	(%10)	نسبة التغيير

36- تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية الشاملة المحدثة تخصص استثمارات أكبر في الخطط الاستراتيجية القطرية. وبينما تلاحظ اللجنة الوضع المالي الصعب، فإنها تحث البرنامج على ضمان بذل كل جهد ممكن للتخفيف من آثار ذلك على العمليات القطرية. وتثق اللجنة في أنه سيتم تقديم إلى المجلس التنفيذي في التقارير المقبلة معلومات محدثة عن أثر انخفاض المساهمات في كل مكتب قطري على حدة، بالإضافة إلى الموارد الإضافية التي تمت تعبئتها أو أعيد ترتيب أولوياتها من المقر، وميزانية دعم البرامج والإدارة، وغيرها من مرافق التمويل، لدعم المكاتب القطرية.

37- وفي ما يتعلق بأثر خفض الميزانية على المبادرات المؤسسية الحاسمة، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن نطاق المبادرات المؤسسية الحاسمة الجارية ونتائجها لا تزال متوائمة مع الالتزامات التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وفي ضوء توقعات المساهمات المنقحة، تُدار أنشطة المبادرات المؤسسية الحاسمة بتركيز متزايد على الكفاءة وتحديد الأولويات والانضباط في استخدام الموارد. ويشمل ذلك تقليل النفقات غير الأساسية لضمان استمرار التنفيذ على المسار الصحيح، مع مواءمتها مع جهود البرنامج الأوسع نطاقاً لخفض التكاليف والحفاظ على القدرات التشغيلية الأساسية.

38- وفي ما يتعلق بميزانية دعم البرامج والإدارة، يشير التقرير إلى أنه استجابة لتوقعات المساهمات المنقحة البالغة 6.4 مليار دولار أمريكي، وبما يتواءم مع التزام البرنامج بفعالية التكاليف، وافقت المديرية التنفيذية في فبراير/شباط 2025 على مجموعة من تدابير احتواء التكاليف الرامية إلى خفض النفقات على جميع المستويات داخل المنظمة. وللدخول على ذلك على عمليات الخطوط الأمامية، اقتصر التخفضات في تمويل دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية على الجزء غير المخصص من الميزانية. وخلص استعراض لمتطلبات التمويل السنوية لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة إلى أن نسبة التمويل البالغة 133

في المائة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 كانت مرتفعة بما يكفي للسماح بخفض معدل التمويل في عام 2025 (الفقرات 28-33) (انظر الفقرة 41 أدناه).

الجدول 1-3: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب المستوى التنظيمي والإدارة (ملايين الدولارات الأمريكية)			
الإدارات	الميزانية الأصلية لعام 2025	خطة الاستخدام لعام 2025	نسبة التغيير
المكاتب القطرية	60.3	53.5	11
المكاتب الإقليمية	95.2	86.6	9
المقر	287.4	256.3	11
مكتبا المديرية التنفيذية ورئيسة الديوان	86.0	76.8	11
نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات	20.1	18.2	9
إدارة الشراكات والابتكار	40.6	36.3	11
إدارة العمليات البرامجية	63.8	57.1	10
إدارة مكان العمل والتسيير	77.0	67.9	12
المخصصات المركزية	37.0	35.6	4
المجموع	480.0	432.0	10

39- وبناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية عند مقارنة إجمالي النفقات الفعلية للربع الأول من عام 2025 بالفترة نفسها من عام 2024، أن البرنامج لاحظ انخفاضاً عاماً في تكاليف غير الموظفين، سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة من إجمالي الإنفاق. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على المستلزمات والمواد المستهلكة والتكاليف الجارية الأخرى انخفض بنسبة 24 في المائة، بينما شهدت خدمات الخبراء الاستشاريين انخفاضاً بنسبة 9 في المائة. وقد زودت اللجنة بمزيد من التفاصيل عن تدابير احتواء التكاليف المحددة، والمدرجة أدناه:

ألف- التوظيف

- سيتم تمديد التوقف المؤقت الجاري في التوظيف، والساري للمقر العالمي بما في ذلك المكاتب الإقليمية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، ليشمل جميع العمليات في جميع أنحاء العالم.

باء- السفر في مهام رسمية دولية

- سيقصر السفر على السفر الضروري فقط، مع التركيز على التخطيط المسبق.

جيم- حلقات العمل والأحداث والدورات التدريبية

- ستعقد معظم حلقات العمل، والأحداث، والدورات التدريبية افتراضياً. أما التجمعات الدولية، مثل حلقات العمل والدورات التدريبية، فسيتم تعليقها.

دال- تجديدات وتوسعات المرافق

- يشترط تقييم جميع أعمال التجديد والتوسع بعناية وفقاً لإطار واجب الرعاية.

هاء- المشتريات:

- سيتم وقف مشتريات السلع غير الضرورية من غير المواد الغذائية

40- وتتق اللجنة الاستشارية في أن المعلومات المحدثة والشاملة عن تدابير الكفاءة التي اعتمدها البرنامج، بما في ذلك نطاقها والوفورات المحققة، فضلا عن التحديات والدروس المستفادة، ستقدم إلى المجلس التنفيذي أثناء نظره في هذا التقرير وفي التقارير المستقبلية.

41- وبناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أن البرنامج يمول استحقاقات موظفيه الطويلة الأجل (بما في ذلك التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) عن طريق تحميل تكاليف الخدمة السنوية الإجمالية على الصناديق والمشروعات ذات الصلة وفقا لمعدلات تكاليف الوظائف القياسية (للموظفين الدوليين من الفئة الفنية وموظفي الخدمات العامة في المقر) وعن طريق استحقاقات الرواتب (لفئات الموظفين الوطنيين)، ثم يضع مبالغ جانباً للسندات والأسهم المؤسسية التي يخصصها البرنامج لهذا الغرض المحدد. ومنذ عام 2011 وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بالإضافة إلى إجمالي تكاليف الخدمة السنوية، تم تخصيص تمويل سنوي إضافي قدره 7.5 مليون دولار أمريكي لتحقيق حالة التمويل الكامل. وابتداءً من عام 2024، أوقف رسم التمويل الإضافي البالغ 7.5 مليون دولار أمريكي نظراً لتحقيق حالة التمويل الكامل. ونظراً لتحسن نسبة التمويل بشكل أكبر في عام 2024 ووصولها إلى 133 في المائة، قرر البرنامج تحميل ووضع جانباً 50 في المائة فقط من تكاليف الخدمة السنوية ابتداءً من عام 2025، مما يقدر أن يحقق وفورات في الميزانية قدرها 35 مليون دولار أمريكي تقريباً من جميع مصادر التمويل. وقد دعم هذا القرار التحليل الاكتواري المخصص الذي أكد عدم توقع أي أثر سلبي على حالة التمويل الكامل للالتزامات الطويلة الأجل على مدى أفق التوقعات البالغة مدته عشر سنوات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التغيرات في تمويل التزامات الموظفين الطويلة الأجل والأثر المقابل على معدلات تكاليف الوظائف القياسية. وفي حين تقرر اللجنة بنهج استعراض المعدلات في ضوء الوضع المالي الحالي لتلك الالتزامات، فإنها ترى أنه ينبغي وضع منهجية واضحة لتحديد تمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وأثره على معدلات تكاليف الوظائف القياسية لتجنب اتخاذ قرارات مخصصة وضمان الشفافية في افتراضات التكاليف. وتتق اللجنة في أنه سيتم تقديم معلومات محدثة عن الأثر الفعلي على المعدل القياسي وحجم الوفورات المقدرة في ميزانية دعم البرامج والإدارة والمصروفات الأخرى، إلى المجلس التنفيذي خلال نظره في هذا التقرير. وتناقش اللجنة كذلك مسألة الإفصاحات الإضافية بشأن تكاليف التوظيف في الكشوف المالية في الفقرة 12 أعلاه في إشارة إلى تقرير الحسابات السنوية المراجعة.

الجزء غير المخصص من الصندوق العام

42- يشير التقرير إلى أنه نظراً لتقلب توقعات المساهمات والإطار الزمني اللازم لخفض التكاليف الثابتة، لم يُدرج البرنامج أي مقترحات جديدة بشأن استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2025. وعلى مر السنين، استخدم البرنامج الصندوق العام من أجل الاستثمارات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز آليات البرنامج بشأن القدرات وتبديد الموارد والتمويل. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغ الرصيد الختامي للجزء غير المخصص من الصندوق العام 480.8 مليون دولار أمريكي. ويُطلب من المجلس التنفيذي الموافقة على تخصيص الجزء غير المخصص من الصندوق العام بمبلغ إجمالي قدره 150 مليون دولار أمريكي، على النحو التالي:

- (1) 40 مليون دولار أمريكي لشبكة الأمان الخاصة بالمكاتب القطرية؛
- (2) 40 مليون دولار أمريكي لتغطية التكاليف المرتبطة بإدارة القوة العاملة في المقر العالمي؛
- (3) 70 مليون دولار أمريكي كدفعة رأسمالية لمرة واحدة لبرنامج التأمين الذاتي ضد المخاطر التشغيلية "شركة التأمين الاحتكارية" (انظر الفقرات 34-38)

43- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها حصلت (AC/2297) على جدول بشأن الاستخدامات المقترحة السابقة للجزء غير المخصص من الصندوق العام من عام 2012 إلى عام 2024. وتلاحظ اللجنة أن الاستثمارات المقترحة، في الفترة من عام 2012 إلى عام 2021، بلغت الحد الأقصى وقدره 10.9 مليون دولار أمريكي في عام 2012. كما تشير اللجنة إلى أن الاستخدام المقترح للجزء غير المخصص من الصندوق العام بلغ، خلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2024، 187.4 مليون دولار أمريكي لعام 2022،

و34.8 مليون دولار أمريكي لعام 2023، و102.8 مليون دولار أمريكي لعام 2024. وتلاحظ اللجنة كذلك إلى أنه في حين أن الاستثمارات في عامي 2022 و2024 كانت مرتبطة في الغالب بالاحتياجات التشغيلية، مثل الاستثمار في حساب الاستجابة العاجلة، أو في الصناديق الاستثنائية، وفي الاحتياطي التشغيلي للإقراض الداخلي للمشروعات، فإن المقترحات لعام 2024 كانت مرتبطة في معظمها بتكاليف مؤسسية، كما هو الحال بالنسبة للمبالغ المقترحة لعام 2025. وتشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها للمجلس التنفيذي بالنظر في تقديم توجيهات ووضع إجراءات ومعايير تخصيص مناسبة بشأن الاستخدام المقترح للجزء غير المخصص من الصندوق العام، عند الانحراف عن الممارسات السابقة (AC/2297). وترى اللجنة أنه في ضوء الظروف المالية الصعبة وأثرها على الدعم الذي تقدمه المكاتب القطرية للسكان المحتاجين، ينبغي إعطاء الأولوية للتخصيصات اللازمة لدعم الاحتياجات التشغيلية، وأن تمويل التكاليف المؤسسية من هذه الاحتياطات ينبغي أن يكون مصحوبا بمبررات مفصلة.

شبكة أمان المكاتب القطرية

44- بناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه من أصل مبلغ 85 مليون دولار أمريكي وافق عليه المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، تم حتى الآن صرف ما مجموعه 62.7 مليون دولار أمريكي إلى 38 مكتبا قطريا محددا كأولوية. ووجهت مخصصات إلى المكاتب القطرية التي تواجه أشد تحديات التمويل والمخاطر التشغيلية، وغطت بشكل رئيسي أنواع التكاليف التالية:

- خطط عمل الضمانات - 28.2 مليون دولار أمريكي: دعم هذا المبلغ الوظائف البرامجية الحرجة اللازمة للحفاظ على الحد الأدنى من معايير الضمان، بما في ذلك إدارة الهوية، وتحسينات الاستهداف، والاستثمارات في مبادرات جودة البيانات.
- سد فجوة التكاليف للشركاء المتعاونين - 13.4 مليون دولار أمريكي: غطت هذه الأموال الدعم المؤقت الأساسي للتكاليف الثابتة للشركاء المتعاونين، مما سمح للمكاتب القطرية بإجراء التنقيحات اللازمة للاتفاقات القائمة لتحقيق المواءمة مع انخفاض التمويل والتخفيضات في المساعدة.
- إعادة المواءمة التنظيمية والتكاليف الثابتة - 21.1 مليون دولار أمريكي: دعم تمويل شبكة الأمان للمكاتب القطرية إعادة مواءمة الموظفين وتخفيضاتهم وتكاليف الانتقال لضمان الحد الأدنى من الاضطراب للموظفين والعمليات الرئيسية أثناء إعادة الهيكلة أو تقليص البرامج أو عمليات التوحيد التي أجريت كجزء من احتواء التكاليف الاستراتيجية.

45- وفي عام 2025، من المتوقع أن يتم تخصيص حوالي ثلثي هذا المبلغ لتعويضات إنهاء الخدمة والباقي للتكاليف الأخرى كما هو موضح في الوثيقة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأموال الموافق عليها كشبكة أمان للمكاتب القطرية تُستخدم بشكل رئيسي لتغطية تكاليف إنهاء الخدمة، وكذلك لتغطية تكاليف الدعم المتعلقة بالشؤون الإدارية والتسييرية. وترى اللجنة أنه ينبغي تمويل تكاليف إنهاء خدمة موظفي المكاتب القطرية من التكاليف المباشرة المرتبطة بكل خطة استراتيجية قطرية، وتثق في أنه يتم الاحتفاظ باحتياطات كافية في هذا الصدد. وفي حين تقرر اللجنة بأنه قد لا تتم تغطية تكاليف الفترة الانتقالية بالكامل، فإنها تثق في أنه سيتم تقديم المزيد من التوضيحات إلى المجلس التنفيذي بشأن تمويل تكاليف إنهاء الخدمة في المكاتب القطرية، بما في ذلك المصروفات المتعلقة بتصنيف تكاليف الدعم المباشرة. كما تثق اللجنة في تقديم بيان شامل ومفصل لمصروفات شبكة أمان المكاتب القطرية في التقارير المستقبلية.

إدارة الموارد البشرية

46- بناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه بمساهمات متوقعة قدرها 6.4 مليار دولار أمريكي في كل من عامي 2025 و2026، سيكون مستوى التشغيل، في عام 2026، أقل بنحو 28 في المائة عن مستوى عام 2024. ونظرا لقوة العمل الحالية التي يبلغ قوامها حوالي 22 000 موظف، فإن انخفاضاً بنسبة 28 في المائة سيمثل 160 6 موظفاً؛ وهذا التقدير قائم على

الاستقراء، وستتوقف الأعداد الفعلية على مزيج الوظائف (الموقع والدرجة ونوع العقد) ومقدار الوفورات التي ستحقق من تكاليف غير الموظفين. وقد حصلت اللجنة على الجدول أدناه الذي يبين أعداد الموظفين بمكافئ الدوام الكامل المقررة والفعلية لعام 2025 لمصادر تمويل دعم البرامج وتسيير الأعمال، بالإضافة إلى أعداد الموظفين بمكافئ الدوام الكامل الفعلية لعام 2025 الممولة من الخطط الاستراتيجية القطرية.

الأرقام الفعلية للموظفين بمكافئ الدوام الكامل في 31 مارس/آذار 2025

الموظفون بمكافئ الدوام الكامل									الوصف
عقود قصيرة المدة					عقود محددة المدة				
المجموع الكلي	مجموع العقود القصيرة المدة	المساعدة المؤقتة	الخبراء الاستشاريون	الموظفون من الفئة الفنية بعقود قصيرة المدة	مجموع العقود المحددة المدة	الموظفون الوطنيون	موظفو الخدمات العامة في المقر	الموظفون الدوليون من الفئة الفنية	
4 509	1 569	270	1 243	56	2 940	895	556	1 489	دعم البرامج وتسيير الأعمال لعام 2025 (المقرر)
4 382	1 779	486	1 232	61	2 604	709	512	1 383	دعم البرامج وتسيير الأعمال لعام 2025 (الفعلي)
17 244	4 800	6 822	962	16	9 444	8 326	1	1 117	الأرقام الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية لعام 2025

47- وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أنه يجري تطبيق نهج متعدد الطبقات ومستهدف لإدارة تخفيضات القوة العاملة. ويشمل هذا النهج عدة تدابير، مثل إنهاء الخدمة بالتراضي وتخفيضات العقود القصيرة الأجل، بالإضافة إلى العمليات الجارية لإلغاء الوظائف والتناقص الطبيعي لعدد الموظفين. وأطلقت عملية لإنهاء الخدمة بالتراضي على الصعيد العالمي لجميع الموظفين الدوليين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، ممن يعملون بموجب عقود محددة المدة أو غير محددة المدة أو بعقود مستمرة، ولديهم ما لا يقل عن خمس سنوات من الخدمة المتواصلة المكتملة كموظفين في البرنامج. غير أنه لن تقدم عروض إنهاء الخدمة بالتراضي إلا إذا كان ذلك في صالح الإدارة الرشيدة للبرنامج، الموجهة بالأولويات التشغيلية وأولويات الموارد البشرية. وتماشيا مع الالتزام بترتيب الاحتفاظ بالموظفين وقابلية التوسع، تجرى حاليا عملية مركزية لتخفيض العقود القصيرة الأجل. وتجرى هذه العملية في المقر العالمي (المقر والمكاتب العالمية والمكاتب الإقليمية)، حيث يجري استعراض عدد العقود القصيرة الأجل وتقليصها بدقة. وتستمر عمليات إلغاء الوظائف في المقار العالمية بما يتسق مع الإطار المخصص الذي تم تمديده حتى نهاية عام 2026. وتُجرى المكاتب القطرية عمليات المواءمة التنظيمية، مما يضمن عملها ضمن الموارد المتاحة على مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية، مما قد يؤدي إلى تخفيضات في القوة العاملة.

48- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النسبة المئوية الصغيرة للانخفاض بين عدد الموظفين بمكافئ الدوام الكامل المقرر والفعلية في دعم البرامج وتسيير الأعمال لعام 2025 قدرها 2.8 في المائة، بينما يشار إلى أن إجمالي الانخفاض المتوقع في القوة العاملة يبلغ 28 في المائة. وأعربت اللجنة عن رأي يفيد بضرورة توفير المزيد من الوضوح بشأن كيف يتوقع أن تُظهر ميزانية دعم البرامج وتسيير الأعمال بشكل عام، والميزانية الأساسية وميزانية دعم البرامج والإدارة بشكل خاص قابلية توسيع النطاق بما يتماشى مع توقعات المساهمات (AC/2270). ورأت اللجنة الاستشارية أيضا أن تخطيط القوة العاملة من القاعدة إلى القمة على مستوى الشعب والمكاتب ينبغي أن يُستكمل ويسترشد بالتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل على مستوى المقر، بهدف وضع حلول قابلة للتوسع بشأن القوة العاملة من أجل زيادة المرونة التشغيلية وتقليل النفقات الإدارية

العامة (انظر أيضا الفقرة 52 أدناه). وتشير اللجنة إلى توصيتها السابقة (AC/2305) بشأن تقييم توزيع موارد الدعم على مختلف المستويات (المقر مقابل المكاتب الإقليمية مقابل المكاتب القطرية)، وتثق في أن المعلومات المحدثة بهذا الشأن ستُدرج في تقرير البرنامج القادم.

49- ويوضح الجدول التالي النفقات الفعلية لعام 2024 المتكبدة للتدابير الخاصة وإنهاء الخدمة بالتراضي.

ملايين الدولارات الأمريكية	
4.0	التدابير الخاصة القصيرة الأجل
10.1	موظفو فئة الخدمات العامة المحليون والموظفون الوطنيون
6.6	إنهاء الخدمة بالتراضي للموظفين الدوليين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المقر
20.7	المجموع

50- وفي عام 2025، بالنسبة للوظائف المحلية، سيتم تمويل تكاليف تعويضات إنهاء الخدمة مبكرا للموظفين الوطنيين في المكاتب القطرية من مصادر التمويل التالية:

- المبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن صندوق تعويضات إنهاء الخدمة - المبلغ المتاح حاليا قدره 7.5 مليون دولار أمريكي
- استحقاقات تعويضات إنهاء الخدمة - المبلغ المتاح حاليا قدره 15.1 مليون دولار أمريكي
- الخطة الاستراتيجية القطرية - حتى الميزانية المتاحة، وتُستكمل بشبكة أمان المكاتب القطرية حتى 40 مليون دولار أمريكي في حال عدم كفاية تمويل الخطة الاستراتيجية القطرية.
- بالنسبة للمقر العالمي، خصص مبلغ قدره 10 ملايين دولار أمريكي ضمن تكاليف الوظائف القياسية لعام 2025 لتمويل تعويضات إنهاء الخدمة، وتمت الموافقة على مبلغ 20 مليون دولار أمريكي من الصندوق العام غير المخصص في نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى حجم حالات إنهاء الخدمة المبكرة المتوقعة وإلغاء الوظائف، يقترح البرنامج أن يخصص لهذه التكاليف مبلغا إضافيا قدره 40 مليون دولار أمريكي من الصندوق العام غير المخصص لهذه التكاليف.

51- وبناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أن البرنامج يعتزم التصدي للمخاطر المرتبطة باحتمال زيادة عدد الموظفين غير المكلفين بوسائل مختلفة. ويقدم البرنامج حزم إنهاء الخدمة بالتراضي بمعايير وشروط أكثر مرونة، وذلك بهدف إدراج مجموعة أكبر من المرشحين المحتملين وتحفيزهم. ويجري البحث بنشاط عن تكاليف مؤقتة للموظفين غير المكلفين حاليا، بينما يخطط لعمليات إعادة تكليف إضافية للمساعدة في توزيع الموظفين بشكل مستمر مع تطور احتياجات المنظمة. وبالنسبة للموظفين الذين يبلغون الحد الأقصى لفترة عدم التكليف والذين هم في إجازة خاصة مدفوعة الأجر، يجري اتخاذ خطوات بشأن إنهاء الخدمة. ويخصص البرنامج ميزانية لموظفيه الدوليين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في روما باستخدام تكاليف الموظفين القياسية. وتشمل تكاليف الموظفين القياسية بدلا لنحو 30 موظفا غير مكلف شهريا (بناء على المتوسطات التاريخية). ومن المتوقع أن يكون عدد الموظفين غير المكلفين في عام 2025 أعلى بكثير، وبالتالي فإن البديل المدرج في تكاليف الموظفين القياسية غير كاف. ونظرا لأن عملية إعادة تكليف الموظفين وإنهاء خدمتهم تستغرق وقتا، سيُستخدم المبلغ البالغ 40 مليون دولار أمريكي المخصص من الصندوق العام غير المخصص لتمويل العدد الأكبر من المعتاد من الموظفين غير المكلفين حتى يتم تعيينهم في وظيفة مموله أو إنهاء خدمتهم في المنظمة؛ كما سيُستخدم المبلغ البالغ 40 مليون دولار أمريكي لتمويل تكاليف مدفوعات إنهاء الخدمة، بالإضافة إلى تكاليف إدارة عمليات إنهاء الخدمة. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن إنشاء إطار التوظيف في عام 2021 كان، في جزء منه، للمساعدة في ضمان تطبيق أنسب العقود، وتجنب الاستخدام المفرط للعقود القصيرة

الأجل للمتطلبات الطويلة الأجل. ومع ذلك، وإدراكا للصعوبات الحالية في تحويل الأدوار القصيرة الأجل المتكررة إلى أدوار طويلة الأجل، قرر البرنامج تمديد الفترة الانتقالية لإطار التوظيف لمدة عام حتى نهاية عام 2026.

52- وتلاحظ اللجنة الاستشارية تمديد الفترة الانتقالية لإطار التوظيف، وترى أن إعادة معايرة القوة العاملة للبرنامج ينبغي أن تتم مع مراعاة مبادئ التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة، وبما يتواءم مع الوضع المالي للمنظمة واحتياجاتها الطويلة الأجل. وتؤمن اللجنة إيماناً راسخاً بأن جميع جهود الموارد البشرية ينبغي أن تحافظ على التركيز التشغيلي والميداني للبرنامج، مع ضمان هيكلي مناسب لدرجات الموظفين، بحيث لا تتأثر الدرجات الأدنى بشكل غير متناسب. وتشجع اللجنة البرنامج على ضمان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحد من المخاطر القانونية والمالية وتلك المتعلقة بالسمعة، والتي تترتب على تقليص حجم الموظفين، مع الالتزام بجميع السياسات والقواعد واللوائح ذات الصلة. وتناقش اللجنة كذلك مسألة الموظفين غير المكلفين في الفقرة 17 أعلاه في إشارة إلى تقرير الحسابات السنوية المراجعة.

53- وعند استفسارها عن تركيبة الموظفين، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تشير إلى أن النساء يشكلن 47 في المائة، وأن مواطني البلدان النامية يشكلون 50.7 في المائة من القوة العاملة. كما أُبلغت اللجنة أن خطة البرنامج السنوية للإدارة تقدم معلومات عن وظائف دعم البرامج وتسيير الأعمال (الجدول ألف-ثانياً-1 في خطة البرنامج للإدارة (2025-2027) - الملحق الثاني). كما يقدم البرنامج تقريراً سنوياً مفصلاً عن الموظفين الدوليين من الفئة الفنية في الدورة السنوية لمجلسه التنفيذي (التقرير الإحصائي عن الموظفين الدوليين من الفئة الفنية والفئات العليا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023). وفي ما يتعلق بالطلبات المحددة للبيانات من الدول الأعضاء والهيئات الإدارية، أشير إلى اللجنة أن البرنامج بحاجة إلى أن يضمن بفعالية إخفاء هوية أصحاب البيانات المقدمة، وأن تكون هذه البيانات عادة مجمعة. وتشير اللجنة إلى أنه في سياق الأمانة العامة للأمم المتحدة، تكون أسماء الموظفين وجنسياتهم ورتبهم وكياناتهم متاحة على بوابة القوة العاملة وفقاً لقرار الجمعية العامة 226/47. وعلاوة على ذلك، اعتمدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول 2018 مبادئ حماية البيانات الشخصية والخصوصية، والتي توفر إطاراً أساسياً للطريقة التي تتناول بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة البيانات الشخصية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلبها السابق بضرورة أن تشمل التقارير المستقبلية على معلومات شاملة عن التنوع الجنساني والجغرافي للموظفين، مع معلومات مفصلة على جميع المستويات. وتثق اللجنة في أن البرنامج سيسعى إلى ضمان وجود تمثيل منصف بين الدول الأعضاء من حيث نوع الجنس والتوزيع الجغرافي بين موظفيه، وتؤكد كذلك على أهمية توفير بيانات مفصلة وشفافة عن القوة العاملة.

تجديد موارد شركة التأمين الاحتكارية

54- بناء على استفسارها، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن ضخ رأس المال لمرة واحدة بقيمة 70 مليون دولار أمريكي يهدف إلى التصدي لتحديات الملاءة الحالية لشركة التأمين الاحتكارية، والتي تنبع عن الخسائر الكبيرة غير المسبوقة المتكبدة مؤخراً نتيجة للنزاع. ولا يشمل هذا التجديد للموارد المخاطر الإضافية التي وافق عليها المجلس في عام 2024. وسُغطى هذه المخاطر بشكل كافٍ من خلال هيكل أقساط منفصل يسمح بهوامش كافية للملاءة وتراكم رأس المال. وبينما يعد هذا الضخ خطوة فورية حاسمة نحو استقرار شركة التأمين الاحتكارية، أنه غير مصمم لتغطية الحد الأدنى السنوي لمتطلبات رأس المال المتوقعة لعامي 2027 (137 مليون دولار أمريكي) و2029 (139 مليون دولار أمريكي). ولتلبية هذه المتطلبات المستقبلية وتعزيز حماية ملاءة شركة التأمين الاحتكارية، تدرك الأمانة ضرورة اتخاذ تدابير إضافية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية تحديات الملاءة ومتطلبات التمويل المقبلة لعامي 2027 و2029. ومع الأخذ في الاعتبار الوضع التمويلي المتقلب، توصي اللجنة بأن يطلب المجلس التنفيذي من البرنامج إجراء تحليل مستقل للجدوى المالية المستقبلية لنموذج التأمين الذاتي.

مبادرة الأمم المتحدة 80 بشأن الكفاءات

55- بناء على استفسارها، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن البرنامج يشارك بنشاط في المناقشات وعمليات الإصلاح الجارية، بما في ذلك مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومبادرة الأمم المتحدة 80، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وفريق ابتكارات الأعمال، بالإضافة إلى مبادرة الصفقة الكبرى وإعادة ضبط العمل الإنساني. إضافة إلى ذلك، ومن خلال مسارات عمل مجلس

الرؤساء التنفيذيين/اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، يقود البرنامج مسارات عمل إضافية، بما في ذلك مبادرة البلدان الخمسة بشأن أسطول الأمم المتحدة العالمي وخدمات الإدارة، ويساهم كذلك في المناقشات المتعلقة بكفاءات التكنولوجيا. ووفقا للبرنامج، يمكن توقع أن تحقق أنشطة سلسلة الإمداد والخدمات اللوجستية - التي يُنفق من خلالها حوالي 70 في المائة من تمويل المساعدات الإنسانية - أكبر الكفاءات. ومن شأن نظام مشترك في الأمم المتحدة بشأن سلسلة الإمداد - تنفذه وكالات تشغيلية رئيسية مثل البرنامج واليونيسف وإدارة الدعم التشغيلي - أن ينشئ قوة عظمى عالمية في سلسلة الإمداد، تخدم مصالح المحتاجين في جميع أنحاء العالم. ومن شأن هذا النظام أن يعزز نهج الأمم المتحدة في التنفيذ، ويدعم مهام الوكالات الحالية. ويمكن أن تكون مكاسب الأثر وكفاءة التكاليف التي يعد بها هذا المقترح كبيرة للغاية.

56- وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أنه بحلول نهاية عام 2025، سيُخفض البرنامج عدد مكاتبه الإقليمية من 6 إلى 5 مكاتب. وفي الوقت نفسه، يجري البرنامج تحليلا مفصلا لوظائف المديرين (مد-2/مد-1) ومتطلباتها حول العالم بهدف مواءمة الأعداد والمستويات مع واقع التشغيل الجديد وانخفاض مستويات التمويل المتوقعة في المستقبل. وعلاوة على ذلك، تعتبر روما موقعا فعالا من حيث التكاليف بالنسبة للموظفين الدوليين من الفئة الفنية، وحتى الآن، لا توجد خطة واسعة النطاق للنقل إلى مراكز عمل ذات تكاليف أقل. وفي إطار الكفاءة المؤسسية، يجري حاليا وضع استراتيجية البرنامج بشأن الخدمات المشتركة العالمية. ومن خلال العمل الوثيق مع المديرين التنفيذيين، تم تحديد الكثير من فرص التوحيد، ويجري حاليا وضع توصيات ومنهجيات تمويل. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالتعاون بين البرنامج ومنظومة الأمم المتحدة، وتتطلع إلى الحصول على معلومات محدثة عن جهود التعاون والكفاءات ذات الصلة في التقارير المستقبلية. وتشدد اللجنة على أهمية تعزيز الشفافية بشأن إيرادات ومصروفات استرداد التكاليف، وتثق في أنه سيتم تقديم معلومات إضافية في هذا الصدد في التقارير المستقبلية.

جيم- تقرير عن استخدام أدوات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024)

57- يصف التقرير استخدام البرنامج لمرافق تمويله الاستراتيجي في عام 2023. ويشمل ذلك التمويل بالسلف للبرامج المقدم من خلال الإقراض الداخلي للمشروعات وحساب الاستجابة العاجلة؛ والمشتريات المسبقة للأغذية من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ وتمويل الخدمات المؤسسية. ويشير التقرير أيضا إلى أنه مطلوب من المجلس التنفيذي الموافقة على تفويض سلطة للموافقة على سقف مرفق حساب الاستجابة العاجلة للاستعداد من المجلس التنفيذي إلى المديرية التنفيذية للبرنامج. ووفقا للتقرير، سييسط هذا التفويض المقترح عملية اتخاذ القرار ويعزز الاستجابة. وسيظل المجلس التنفيذي محتفظا بالرقابة العامة على آليات التمويل الاستراتيجي وإدارة المخاطر. وتثق اللجنة الاستشارية في أنه سيتم تقديم معلومات محدثة عن التغييرات في السقف والأرصدة والاستخدام الفعلي لمرفق تمويل حساب الاستجابة العاجلة إلى المجلس بشكل منظم.

مرفق الإدارة الشاملة للسلع

58- بناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه للحد من خطر خسائر الأغذية الإضافية في المستقبل، يدرس البرنامج اتخاذ تدابير تشغيلية إضافية لدعم الإدارة الاستباقية للمخاطر، والحد من المخاطر المالية، ومنع المزيد من الخسائر من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- أ- تعزيز هياكل التوظيف
- ب- تحسين إدارة المستودعات
- ج- تحسين تخطيط النقل
- د- تعزيز الممرات: تأمين طرق بديلة، وتعزيز التنسيق مع السلطات المحلية
- هـ- التنسيق بشكل أوثق مع المكاتب القطرية
- و- تعزيز مشاركة الموردين والشركاء
- ز- التتبع والتنبؤ الرقمي

59- وأبلغت اللجنة كذلك أنه بعد إعادة الهيكلة التنظيمية في عام 2024، تم تقسيم السلطة على إدارة مرفق الإدارة الشاملة للسلع على النحو التالي: أ) إدارة العمليات البرامجية، وتحديدًا شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، المسؤولة عن تخطيط المبيعات والعمليات وتنفيذ سلسلة إمداد مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ ب) شعبة رئيس الشؤون المالية المسؤولة عن تخفيف المخاطر المالية والرقابة. وتثق اللجنة الاستشارية في أنه سيتم تقديم معلومات إضافية عن تخفيف خسائر مرفق الإدارة الشاملة للسلع إلى المجلس عند نظره في التقرير الحالي. وتكرر اللجنة توصيتها السابقة بأن يواصل البرنامج استخدام مرفق الإدارة الشاملة للسلع لزيادة المشتريات من الأسواق المحلية والإقليمية، وكذلك المشتريات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

ثالثاً- الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر

60- كما هو موضح في ملحق هذا التقرير، تُعرض على المجلس التنفيذي أربعة تقارير للنظر وتقريران للعلم. وتتناول اللجنة تقارير محددة ومسائل مختارة من التقارير في الفقرات التالية:

التقرير السنوي للمفتش(ة) العام(ة)

61- يصف التقرير أعمال الرقابة القائمة على المخاطر التي أنجزها مكتب المفتش(ة) العام(ة) وخدمات الرقابة وأبلغ عنها في عام 2024. ويشمل معلومات عن ميزانية مكتب المفتش(ة) العام(ة) التي زادت بمقدار 0.4 مليون دولار أمريكي، من 19.5 مليون دولار أمريكي في عام 2023 إلى 19.9 مليون دولار أمريكي في عام 2024، بمعدل تنفيذ فعلي للميزانية بلغ 95.7 في المائة في عام 2024 مقارنة بنسبة 90.3 في المائة في الفترة السابقة. ويشير التقرير إلى وجود 2 833 حالة في عام 2024، بزيادة قدرها 20 في المائة عن عام 2023. وارتفع عدد الإجراءات المفتوحة المتفق عليها في نهاية عام 2024 إلى 388 إجراء، أي بزيادة نسبتها 22 في المائة عن العام السابق، بما في ذلك 118 إجراء متأخراً. ووفقاً للتقرير، فإن الزيادة في الإجراءات المفتوحة والمتأخرة تعبر عن ارتفاع حاد في مخرجات المراجعة والتحقيق التي تأثرت بنقص الموارد اللازمة لتنفيذ التوصيات، بالإضافة إلى الضغوط التشغيلية. ويبرز ذلك الحاجة الملحة إلى المتابعة في الوقت المناسب ومساءلة الإدارة لمنع تفاقم المخاطر النظامية. وقد ارتفع عدد الحالات السنوية بشكل ملحوظ على مر السنين من 368 شكوى في عام 2018 إلى 1 799 شكوى في عام 2024 (بزيادة قدرها 389 في المائة)، بينما زاد عدد موظفي الدعم المهني والتحقيقي المخصصين بنسبة 194 في المائة (من 16 إلى 47 وظيفة) خلال الفترة نفسها. وتعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها إزاء ترايد تراكم التحقيقات وعدد الإجراءات المتأخرة من قبل البرنامج. وتثق اللجنة في أنه سيتم تقديم في التقرير القادم تحديثات عن جهود مكتب المفتش(ة) العام(ة) وخدمات الرقابة لمعالجة تراكم الادعاءات. وتناقش اللجنة كذلك مسألة تراكم التوصيات المراجعة المفتوحة في الفقرة 9 أعلاه.

الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

62- بناء على استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية أن البرنامج ينفذ التوصيات الصادرة عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وأنه تم إغلاق ما يقرب من 60 في المائة من الإجراءات حتى مايو/أيار 2025. واستجابة لتوصية واحدة معلقة، فإن البرنامج حالياً في مرحلة المشروع الأولي لوضع استراتيجية مؤسسية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي (2026-2029)، حيث ستوفر الإطار العام لمواصلة هذا العمل في سياق الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج (2026-2029) والتي هي أيضاً في مرحلة المشروع الأولي مع المجلس التنفيذي للبرنامج. وقد اتخذ البرنامج الكثير من المبادرات على مستوى القطاعات بما في ذلك، من بين أمور أخرى، وضع حزمة توعية متعددة اللغات ومتعددة الوسائط بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين مصممة خصيصاً للمجتمعات المستفيدة؛ وإنشاء فريق استشاري عالمي معني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لإعلاء الأصوات المحلية، بما في ذلك أصوات الضحايا/الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتعزيز المساعدة من خلال إضفاء الطابع المحلي على جهود الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وتعزيز النهج المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لبناء قدرات الشركاء في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ ودمج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمل المجموعات. ويؤدي البرنامج دوراً نشطاً على المستوى المشترك بين الوكالات كعضو في الفريق العامل المعني ببوابة الشركاء المنفذين، حيث عرّف أكثر

من 2 000 موظف في الأمم المتحدة، بمن فيهم أكثر من 300 عضو في شبكة الأمم المتحدة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المواقع ذات المخاطر العالية، بروتوكول الشركاء المنفذين للأمم المتحدة، ودرهم على أداة تقييم قدرات الشركاء المنفذين للأمم المتحدة في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ووجههم في وضع خطط لتعزيز القدرات في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مختلف المكاتب القطرية حول العالم. وتثق اللجنة الاستشارية في أن البرنامج سيواصل جهوده لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وأنه سيتم تقديم معلومات عن ذلك في التقارير المستقبلية.

الملحق الأول

الرمز	العنوان
	التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية للموافقة:
WFP/EB.A/2025/6-A/1*	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024
WFP/EB.A/2025/6-B/1	تحديث خطة البرنامج للإدارة
WFP/EB.A/2025/6-C/1	تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2024)
	التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية للنظر:
WFP/EB.A/2025/7-B/1	التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة
WFP/EB.A/2025/7-C/1	التقرير السنوي للمفتش (ة) العام(ة)
WFP/EB.A/2025/7-C/1/Add.1	مذكرة من المديرية التنفيذية بشأن التقرير السنوي للمفتش (ة) العام(ة)
WFP/EB.A/2025/7-D/1	استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2024
	التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية للعلم:
WFP/EB.A/2025/6-D/1	تقرير المديرية التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة-4(و) من اللائحة العامة في عام 2024
WFP/EB.A/2025/6-I/1	خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي